

Distr.: General

14 July 2011

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٨ (أ) من القائمة الأولية*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٨٩/٦٤ المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، أن يواصل رصد ما يفرض من تدابير من ذلك القبيل ودراسة أثرها على البلدان المتضررة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويتضمن هذا التقرير الردود الواردة من دول أعضاء ومنظمات دولية مختارة (انظر المرفقين الأول والثاني) استجابةً للمذكرة الشفوية التي وجهها الأمين العام يلتبس فيها موافاته بمعلومات ذات صلة بالموضوع. ويتضمن التقرير أيضاً بيانات إضافية جمعتها الأمانة العامة.

* A/66/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090811 080811 11-41601 (A)



وقد جاء في ردود الدول الأعضاء أنها لا توافق على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فهي لا ترى أن تلك التدابير تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو معايير القانون الدولي أو النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد. وعلاوة على ذلك، فهي ترى أن تلك التدابير تقوّض مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وقد شددت الدول الأعضاء المتضررة من تلك التدابير على أن التدابير الانفرادية تنطوي على بعد يتجاوز الحدود الإقليمية، لأنها توسّع نطاق تطبيق القوانين المحلية ليشمل بلدانا أخرى. وأعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء الأثر السلبي الذي تخلفه التدابير الاقتصادية الانفرادية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة. وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن الجزاءات الانفرادية عادة ما تؤثر تأثيرا سلبيا في سكان البلدان المتضررة وتعوق التجارة الدولية.

المحتويات

الصفحة

٤		أولا - مقدمة
٥		ثانيا - موجز الردود الواردة من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
٦		ثالثا - رصد فرض التدابير الانفرادية ودراسة أثرها على البلدان المتضررة
		المرفقات
٨		الأول - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٨		أرمينيا
٨		بروني دار السلام
٩		كولومبيا
٩		كوبا
١١		مصر
١٢		غابون
١٢		غواتيمالا
١٣		لبنان
١٣		ماليزيا
١٤		مالطة
١٤		موريشيوس
١٥		المكسيك
١٥		ميانمار
١٦		عمان
١٨		قطر
١٨		السودان
١٩		أوكرانيا
٢٠		فييت نام
٢١		الثاني - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
٢١		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٤		مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢٧		منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٤، المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". ففي ذلك القرار، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي، في جملة أمور، على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية، التي لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة أو التي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وتخلّ بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل رصد ما يفرض من تدابير من ذلك القبيل، ويدرس أثرها على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية، ويقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

٣ - وبناء عليه، دعت الأمانة العامة، في مذكرة شفوية مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، حكومات الدول الأعضاء كافة إلى إبداء آرائها أو تقديم أي معلومات مهمة أخرى تتصل بوجود أي جزاءات انفرادية وتعرض تجارها وتنميتها الوطنية لأي أثر من جراء تلك الجزاءات. وبفضل الاستبيان القصير الذي وضعته الأمانة العامة تسهياً لاستجابة البلدان، استجاب عدد أكبر من البلدان مقارنة بالمحاولة السابقة التي لم يستجب خلالها لطلب الأمين العام سوى أربع دول أعضاء. وحتى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١١، رد على الطلب ١٨ دولة عضواً (أرمينيا، وأوكرانيا، وبيروني دار السلام، والسودان، وعمان، وغابون، وغواتيمالا، وفييت نام، وقطر، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، وموريشيوس، وميانمار). وترد ردود تلك الدول الأعضاء في المرفق الأول من هذا التقرير. أما المعلومات المقدمة في الفرع الثاني، فقدّمها المجهون على الاستبيان ولم يجر التأكد منها من مصادر أخرى.

٤ - وقد دُعيت أيضاً المنظمات والوكالات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها إلى تقديم معلومات وتحليلات بشأن آخر التطورات في الموضوع. واستجاب لهذه الدعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وترد ردود تلك المنظمات في المرفق الثاني من هذا التقرير.

ثانياً - موجز الردود الواردة من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

٥ - أعربت الدول الأعضاء التي استجابت لطلب الأمين العام موافاته بوجهات نظرها بشأن المسألة عن عدم موافقتها على فرض تدابير من ذلك القبيل. فهي تعتبر التدابير الاقتصادية الانفرادية انتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير القانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، وترى أنها تقوض المساواة في السيادة بين الدول.

٦ - وأعربت دول أعضاء وصفت نفسها بأنها محل تطبيق تدابير اقتصادية قسرية عن قلقها إزاء الأثر السلبي الذي يطال تنميتها الاجتماعية والاقتصادية من جراء التدابير الاقتصادية الانفرادية. وأشارت كوبا إلى أن صناعاتها المحلية ما زالت تعاني من مواصلة تطبيق الحظر التجاري والمالي المفروض عليها منذ ما يربو على ٥٠ سنة. وبالمثل، أشارت ميانمار إلى أن الاستثمارات الأجنبية والمحلية في البلد تأثرت بشدة من جراء التدابير الانفرادية التي فرضتها عليها بعض الدول الأعضاء، حيث كان لها أثر سلبي على تنمية قدرتها الإنمائية. وأفادت السودان بأن الجزاءات الانفرادية قيدت من فرص نفاذها إلى أسواق التصدير ونالت من قدرتها على استيراد التكنولوجيا والهيكل الأساسية الصناعية اللازمة لنمو إنتاجيتها. وأكدت البلدان الثلاثة جميعها على أنه كان بمقدورها إحراز قدر أكبر من التقدم في تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لو لم تفرض عليها تلك الجزاءات.

٧ - وأعرب عدة مجيبين أيضاً، برغم عدم خضوعهم للجزاءات الانفرادية، عن قلقهم إزاء الأثر السلبي الذي يطال التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة في البلدان المشمولة بتلك التدابير. وفي هذا الصدد، ذكرت غابون ولبنان ومصر وموريشيوس أن الجزاءات الانفرادية عادة ما تؤثر تأثيراً سلبياً في القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلدان المعنية، الأمر الذي يضر برفاه سكانها. وأشارت المكسيك إلى أن تلك التدابير تجرّ عواقب إنسانية وخيمة، وشددت عمن على تأثير تلك التدابير على المرأة والطفل بوجه خاص، حيث تحرمهما من ممارسة حقوق الإنسان المشروعة المستحقة لهما. وقالت أرمينيا وفييت نام إن نطاق الآثار السلبية للجزاءات يتجاوز البلدان التي تنطبق عليها بشكل مباشر، حيث تسفر الجزاءات الانفرادية أيضاً عن انعكاسات سلبية على التدفق الحر للتجارة الدولية وفعالية التعاون الاقتصادي الدولي.

٨ - وقدمت اللجنة موجزاً لآخر التطورات الحاصلة في ثلاثة من الاقتصادات التي ترصدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وهي اقتصادات الأرض الفلسطينية

المحتلة، والجمهورية العربية السورية، والسودان. فتقييد التنقل والحصار الاقتصادي ما زال ساريا في قطاع غزة. وأدت القيود الشديدة المفروضة على واردات الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حدوث نقص في السلع الأساسية اللازمة للحفاظ على مستوى معيشة السكان المحليين، كما أن تقييد الصادرات ضيق الخناق على التجارة. وقد بدأ نفاذ الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٧. وأشارت اللجنة إلى أن حظر الأنشطة والمعاملات المتصلة بالنفط يشمل حاليا جنوب السودان أيضا، ويشكل مصدرا لمزيد من القلق لأن جنوب السودان لا يزال واحدا من أضعف البلدان اقتصاديا في أفريقيا. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن إحدى الدول الأعضاء حظرت جميع الصادرات إلى الجمهورية العربية السورية، عدا الأغذية والأدوية، وأن ذلك التدبير يضر بالصناعات المحلية والمستهلكين في ذلك البلد.

٩ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) موجزا لآخر التطورات المتعلقة بتجارة البلدان المتضررة حاليا من الجزاءات الانفرادية، بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة، وبيلاروس، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، وكوبا، وميانمار. ومع اختلاف نطاق التدابير المطبقة على البلدان المعنية، فإن آثارها الرئيسية تشمل فقدان عائدات التجارة وإيرادات القطع الأجنبي، ونقص القدرة الإنتاجية وفرص العمل، وتدهور الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان، ولا سيما في أوساط الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وأشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ردها إلى أنها تؤيد السير السلس للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، الذي يمكن تطبيق جزاءات اقتصادية بموجبه عند صدور حكم لتسوية النزاع.

ثالثا - رصد فرض التدابير الانفرادية ودراسة أثرها على البلدان المتضررة

١٠ - بلغ عدد الحالات الجديدة لفرض التدابير الاقتصادية الانفرادية ٢٣ حالة منذ عام ٢٠٠٠، وفقا لما جاء في منشور أعدّه باحثون بمعهد بيترسون للاقتصادات الدولية^(١). وبدأ تطبيق ثماني عشرة حالة من هذه الحالات الجديدة بعد عام ٢٠٠٠، بينما تتعلق خمس حالات باعتماد إجراءات جديدة في إطار التدابير الطويلة الأمد المطبقة بحق الأرض الفلسطينية المحتلة وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا وميانمار. ومن بين الثماني عشرة حالة الجديدة، لم تعد ست حالات منطبقة، بينما ما زالت اثنتا عشرة حالة

(١) Hufbauer, Gary Clyde, Jeffery J. Schott, Kimberly Ann Elliott, and Barbara Oegg, 2008, Economic Sanctions Reconsidered. وتولّى استكمال المنشور غاري هوفباور وجوليا موير.

سارية. وتتعلق الحالات التي بدأ نفاذها بعد عام ٢٠٠٠ ولم تعد سارية بالبلدان التالية: جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٣-٢٠٠٥)؛ وغينيا (٢٠٠٢-٢٠١٠)؛ وغينيا - بيساو (٢٠٠٣-٢٠٠٤)؛ وهاييتي (٢٠٠١-٢٠٠٥)؛ وهندوراس (٢٠٠٩)؛ وأوزبكستان (٢٠٠٥-٢٠٠٩). أما الحالات التي بدأ نفاذها بعد عام ٢٠٠٠ ولا تزال سارية، فهي كالاتي: بيلاروس (٢٠٠٦-)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٣-)؛ وفيجي (٢٠٠٦-)؛ والنظام الليبري السابق لشارلز تايلور (٢٠٠٧-)؛ وجورجيا (٢٠٠٦-)؛ وكوت ديفوار (٢٠٠٤-)؛ وفيما يتعلق بلبنان (٢٠٠٧-) (٢)؛ والجمهورية العربية الليبية (٢٠١١-)؛ والصومال (٢٠١٠-)؛ والسودان (٢٠٠٤-)؛ والجمهورية العربية السورية (٢٠١١-)؛ وزمبابوي (٢٠٠٢-).

١١ - وتشير الاتجاهات الأخيرة إلى أنه بالموازاة مع تعاظم استخدام الحظر التجاري بمفهومه الواسع، فقد تزايد أيضا استخدام الجزاءات "الذكية"، بما فيها حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر. بيد أن الأدلة أثبتت أن التدابير الانفرادية، ولا سيما التي تأخذ شكل حظر تجاري واسع النطاق، يمكن أن تضر أثرا سلبيا شديدا الوطأة على رفاه السكان وآفاق النمو الطويل الأجل للبلدان المتضررة. وتشير دراسات أجريت مؤخرا إلى أن الفئات الضعيفة، وبخاصة الأطفال والفقراء، هي التي يلحق بها الضرر عادة أكثر من غيرها (٣). ولا سبيل إلى تقييم حجم أثر هذه الجزاءات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة، الذي يرقن بطابع الجزاءات المفروضة وطول أمدها وأيضا بالسماوات العامة للاقتصاد المعني، إلا بدراستها حسب كل بلد على حدة.

(٢) الجزاءات المتعلقة بلبنان لا تتصل بالبلد تحديداً. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن على العنوان الآتي: <http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/pages/leb.aspx>.

(٣) ارتفعت معدلات وفيات الأطفال في العراق عقب نشوب نزاع الخليج وفرض الجزاءات (علي محمد م.، وشاه إقبال هـ.، ٢٠٠٠، "الجزاءات ووفيات الأطفال في العراق" (Sanctions and Childhood Mortality in Iraq)، المجلد ٣٥٥، العدد ٩٢١٨). وازدادت معدلات سوء التغذية والوفيات في صفوف الأطفال في فترات تطبيق الجزاءات في هاييتي (ريد بریت سي، وبسوتر ج. والتر، وغيربان بيتي، ووانغ مين تشي، ٢٠٠٧، "أثر الحظر الدولي على معدلات سوء التغذية والوفيات في صفوف الأطفال في ريف هاييتي" (The effect of an international embargo on child malnutrition and mortality in rural Haiti)، International Journal of Health Services، المجلد ٣٧، العدد ٣). وتشير الأدلة المستمدة من تحليل مقطعي متكرر عريض القاعدة وواسع النطاق لبيانات مستمدة من ٦٩ بلدا ناميا إلى أن وزن الطفل وطوله وسن وفاته كلها أمور تتضرر سلبا من جراء الجزاءات (بتريشكو، إيوانا م. ٢٠١١)، "الأثر الإنساني للجزاءات الاقتصادية" (The humanitarian impact of economic sanctions، طبعة مستنسخة).

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق أرمينيا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل أرمينيا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

غير أن أرمينيا بلد غير ساحلي، وبالتالي، فبرغم عدم خضوعها لأي جزاءات اقتصادية مباشرة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، فإن حدودها مع تركيا (منذ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الحدود الغربية) ومع أذربيجان (منذ عام ١٩٩٠، الحدود الشرقية) ما زالت مغلقة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع رسوم العبور وفرض أعباء مالية إضافية على البلد ونصب حواجز أمام تنميته الاقتصادية والاجتماعية. فالحدود المغلقة تحول دون النفاذ إلى البحر، الذي كان يمكن أن يتيح للبلد فرصا تجارية أنجع، وبالتالي، فقد كان لإغلاق الحدود أثر سلبي على قدرة أرمينيا على الإسهام في التعاون الاقتصادي الدولي والاندماج في النظم التجارية المتعددة الأطراف.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق بروني دار السلام على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل بروني دار السلام أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

كولومبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق كولومبيا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فكولومبيا تؤمن بمبدأ الاحترام التام لاستقلالية جميع البلدان في رسم سياساتها الداخلية. ويتجسد هذا المبدأ في المادة ٩ من دستورها، التي تنص على أن العلاقات الدولية للدولة تقوم على السيادة الوطنية، في ظل احترام تقرير مصير الشعوب والاعتراف بمبادئ القانون الدولي، التي قبلها كولومبيا.

ولم يطل كولومبيا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة

٢٠٠٨-٢٠١٠.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا توافق كوبا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

وترفض كوبا فرض التدابير القسرية الانفرادية بوصفها أدوات للضغط السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، لأنها تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فهي تنتهك حق أي بلد ذي سيادة في إحلال السلام وتحقيق التنمية وبسط الأمن. وهي تتعارض أيضا مع مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات السيادة. وتشكل تلك التدابير في جوهرها تهديدا دائما لاستقرار أي بلد، كما أنها تقوض الحق في السيادة والاستقلال السياسي، وتنال من حرية التجارة والملاحة وتخل بالمعايير التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ولا تزال كوبا تعاني من أثر سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي

تفرضها عليها حكومة الولايات المتحدة منذ ما ينيف عن ٥٠ سنة.

فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يشكل الحاجز الرئيسي الذي يعيق التنمية الاقتصادية لكوبا. وما زالت الأسس القانونية التي تسند هذه السياسة قائمة، بل وتعززت الآليات السياسية والإدارية والزجرية الرامية إلى تفعيلها بكفاءة

أكبر، ولا سيما عن طريق مضايقة المعاملات التجارية والمالية الكوبية وتضييق الخناق عليها في العالم أجمع. وما زال الحظر مفروضا على تصدير المنتجات والخدمات بجميع أنواعها من كوبا إلى الولايات المتحدة. وما زال الحظر مفروضا على توريد أي نوع تقريبا من المنتجات أو الخدمات من الولايات المتحدة إلى كوبا، عدا بعض الاستثناءات المحدودة جدا والخاضعة لأنظمة صارمة للغاية. ولا تزال السفن التجارية التي تفد من أي بلد وترسو في الموانئ الكوبية تتعرض لإجراءات المنع من دخول مرافئ الولايات المتحدة لفترة ١٨٠ يوما. وليس بمقدور أي شركة تنتمي لأي بلد أن تنجز معاملات تجارية مع شركات كوبية الأصل إذا كان لها ارتباط بشركات في الولايات المتحدة أو لها مصلحة معها أيا كان نوعها، بصرف النظر عن علاقات بلد مقر الشركة مع كوبا أو القوانين السارية في بلدها الأصلي أو معايير القانون الدولي. وتتعرض شركات البلدان الأخرى التي لها علاقات تجارية مع كوبا للاضطهاد والتهديد والجزاءات من جانب سلطات حكومة الولايات المتحدة في أي بقعة من بقاع العالم، بصرف النظر عن بلدها الأصلي ورصيدها وارتباطها بعلاقات مع الولايات المتحدة من عدمه. وتعاطمت المضايقات التي تتعرض لها المعاملات المالية الكوبية مع البلدان الأخرى، بغض النظر عن علاقة هذه البلدان مع كوبا، والعملية المستخدمة، والمعايير المصرفية السارية في البلدان المعنية. والقاعدة العامة هي أن حكومة الولايات المتحدة تمنع على مواطنيها السفر إلى كوبا، اللهم في حالات استثنائية محدودة جدا ومنظمة تنظيما صارما. ولم يجر بعد تفكيك ذلك الإطار المعقد من القوانين والأحكام القانونية التي تنظم هذه السياسة. وغدا الحصار المضروب على كوبا أوسع الحصارات نطاقا وأشدّها قساوة في تاريخ الحصارات التي فرضتها الولايات المتحدة على أي بلد على امتداد تاريخها. وعلى الرغم من إعلان فرض الحصار رسميا في عام ١٩٦٢، فإن تطبيقه بدأ منذ انتصار الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩. وبالنظر إلى طابع هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، فإنه يشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية بمقتضى أحكام الفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا لمقتضيات الإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية الذي أقره مؤتمر لندن البحري في عام ١٩٠٩. فهو حصار ما زال يتسم بتجاوزه الولاية القضائية الإقليمية بشكل سافر، ذلك أن فرض جزاءات انفرادية على كوبا يتعدى أثره الحدود الإقليمية الأمريكية ليمسّ مؤسسات ومواطني بلدان أخرى. وقد بلغت قيمة الضرر الاقتصادي المباشر الذي لحق بالشعب الكوبي من جراء فرض الولايات المتحدة حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي بحق كوبا، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما يربو على ٧٥١ ٠٠٠ مليون دولار، محسوبة على أساس القيمة المعادلة بالذهب.

وعلى الرغم من النداءات المكثفة والمتزايدة التي يوجهها المجتمع الدولي إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير سياستها تجاه كوبا ورفع الحصار المفروض عليها وتطبيع العلاقات الثنائية معها، تواصل حكومة الولايات المتحدة سياستها إزاء كوبا دونما أي تغيير. ولا يزال الحصار يمسّد سياسة عبثية وغير قانونية ولا يمكن تبريرها أخلاقياً، وهي لم تنجح ولن تنجح في جعل الشعب الكوبي يتراجع عن القرار الوطني الذي اتخذته بالحفاظ على سيادته واستقلاله وحقه في تقرير المصير؛ إلا أنه يتسبب في حرمان الشعب الكوبي ومعاناته، كما أنه يحد من تنمية البلد ويؤخرها ويلحق أضراراً جسيمة باقتصاده. فهذا الحصار إنما هو تجسيد لسياسة انفرادية غير أخلاقية، تقابل بالرفض في الولايات المتحدة نفسها ويمجها المجتمع الدولي. فعلى الولايات المتحدة أن ترفع هذا الحصار دون مزيد من التأخير، ودون أي شروط. وتطلب كوبا إلى المجتمع الدولي اتخاذ التدابير اللازمة على الفور من أجل وقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية. وهي ترفض رفضاً قاطعاً استخدام تلك التدابير كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لا توافق مصر على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل مصر أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة

٢٠٠٨-٢٠١٠.

وتعارض مصر بشدة فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، وذلك للأسباب التالية: (أ) إن تلك التدابير منافية للمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ولمعايير القانون الدولي ومقتضيات احترام السيادة والسلامة الإقليمية؛ (ب) وهي تتعارض تماماً مع مبدأ تعدد الأطراف، وكذلك مع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، الذي ينبغي أن تمثل جميع البلدان لمقتضياته؛ (ج) وهي تؤثر تأثيراً سلبياً في القطاعات الاقتصادية الحيوية للبلدان المتضررة، بما في ذلك القطاعات المالية والمصرفية والاستثمارية والسياحية؛ (د) وهي تسفر عن آثار مضرّة برفاه سكان البلدان المتضررة وتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث تؤثر سلباً

وبشكل مباشر في الصحة والتغذية ونوعية المياه والتعليم والثقافة. واعتبارا لكل ذلك، تناشد مصر جميع الدول أن تكف عن الاعتراف بتلك التدابير الانفرادية، وتؤيد مطالبة البلدان المتضررة بتعويضها عن أي ضرر تتكبده من جراء انتهاك معايير السلوك المتفق عليها دوليا.

غابون

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لا توافق غابون على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فغابون تؤمن بضرورة تسوية النزاعات عن طريق الحوار والتشاور. وهي تشجع على اتباع النهج التعددي لا النهج الانفرادي. لذلك، ينبغي ثني الدول عن اعتماد هذا النوع من الحلول لأنه يجر عواقب وخيمة على السكان بوجه عام، تشمل زيادة الفقر وغيره من الأمراض الاجتماعية.

ولم يطل غابون أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة

٢٠٠٨-٢٠١٠.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

لا توافق غواتيمالا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

فبموجب إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا يجوز لأي دولة استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو التشجيع على استخدامها، لحمل دولة أخرى على التنازل عن ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على امتيازات أيا كان نوعها.

وتولي دولة غواتيمالا أهمية كبيرة للعلاقات الدولية بين البلدان. ومن هذا المنطلق، فإن مواضيع مثل التعايش السلمي في سياق عملية العولمة باتت من الأولويات الأساسية للبلدان في سياق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والتجارة الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بأشد البلدان ضعفا.

والأمر واضح بالنسبة إلى غواتيمالا بأن الدول ينبغي أن ترفض أي تدبير من أي نوع، سواء كان انفرادياً أو ذا طابع آخر، يضر بالتنمية البشرية الفردية أو الجماعية الملائمة، وذلك وفقاً لمبدأ الاحترام الواجب للحقوق الأساسية للشعوب.

وإن مواصلة فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي إنما يعيق نمو الاقتصاد الحر وتنمية الشعوب. فتلك تدابير مضادة للاقتصاد، لا تفضي سوى إلى الفقر وتخلف النمو.

ولم يطل غواتيمالا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١١]

لا يوافق لبنان على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فتلك التدابير الهدامة تؤثر في سكان البلدان النامية أكثر مما تؤثر في حكوماتهم. إنها غير فعالة للغاية وتؤدي إلى نتائج عكسية. ولم يطل لبنان أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق ماليزيا على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فتلك التدابير تشدّ عن الاتجاه الحالي الرامي إلى تعزيز الترابط والتفاعل بين الدول. وهي تنتهك روحاً ونصاً الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية. والتدابير الانفرادية تمييزية بحكم طبيعتها، وهي تهدف إلى خدمة مخططات سياسية محددة ضد البلدان المستهدفة. ولها أيضاً بعدٌ يتجاوز الحدود الإقليمية، حيث توسّع نطاق تطبيق القوانين الداخلية ليشمل بلداناً أخرى.

ولم يطل ماليزيا أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

مالطة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١]

لا توافق مالطة على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. ولا تفرض مالطة أي جزاءات انفرادية خاصة بها، وإنما تقتصر على تطبيق قرارات مجلس الأمن وأنظمة الاتحاد الأوروبي وقراراته في ما يتعلق بالجزاءات. وهذه الجزاءات تطبق بصرف النظر عما إذا كان البلد المعني نامياً أو متقدماً النمو في الحالات التي يعتبر فيها المجتمع الدولي الجزاءات أداة ناجعة لتنفيذ السياسات.

ولم يطل مالطة أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق موريشيوس على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل موريشيوس أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

ويجب الحرص على عدم تقويض العملية المتعددة الأطراف من جراء التدابير الانفرادية. وإن تحقيق الأهداف السياسية من خلال فرض الجزاءات الاقتصادية قد لا يساعد في بلوغ الأهداف الطويلة الأمد التي تترجىها الدولة، لأن عامة الناس هم الذين يكابدون في أغلب الأحيان ويلاهما أكثر من غيرهم في معرض أنشطتهم اليومية.

المكسيك

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق المكسيك على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولم يطل المكسيك أي ضرر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

وتعيد حكومة المكسيك تأكيد معارضتها الحازمة لتنفيذ التدابير الانفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية عندما لا تستند إلى أي أساس قانوني من ميثاق الأمم المتحدة. فالجزاءات لا يمكن أن تنبثق سوى من قرارات مجلس الأمن وتوصياته، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعندما لا تحترم التدابير الاقتصادية الانفرادية هذه المبادئ، فإنها تخر عواقب إنسانية وخيمة بما يتنافى مع مقتضيات القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنها تشي بنزول الدبلوماسية والحوار كسبيل موات لتسوية الخلافات بين الدول.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق ميانمار على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فالجزاءات الانفرادية المفروضة حالياً على ميانمار لا مبرر لها، بل إنها تتعارض أيضاً مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، تعتقد ميانمار بأن تلك الجزاءات الانفرادية تؤدي إلى نتائج عكسية وتحرم البلدان من التمتع بحقوقها في التنمية.

وقد تضررت ميانمار من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

فبسبب الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها بعض البلدان الغربية، تأثرت الاستثمارات الأجنبية تأثراً بالغاً، ولحق الضرر الشديد باستثمارات مواطني ميانمار أيضاً. وعلى سبيل المثال، فمن بين ما مجموعه ٢٨٩ مشروعاً تجارياً لصناعة الملابس كانت موجودة قبل فرض الجزاءات، لم يعد هناك سوى ١٨٢ مشروعاً قيد التشغيل، وأجبرت ١٠٧ مشاريع على التوقف عن العمل. ونتيجة لذلك، فقد ١٣ ٩٥١ شخصاً عملهم.

وعلاوة على ذلك، تسببت إعاقة ضخ الاستثمارات الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية في ميانمار، بالاقتران مع التعليق الطويل الأمد للمساعدة الإنمائية الأجنبية التي تقدمها المنظمات الدولية، في تباطؤ التنمية الاقتصادية وأثرت أيضا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

وتستخدم الجزاءات كأداة سياسية للضغط على ميانمار. وميانمار تعتبرها غير عادلة، وتطلب وضع حد لمثل هذه الأعمال. وبرغم الجزاءات، تم إحراز تقدم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بفضل الجهود المتضافرة التي بذلها البلد حكومة وشعباً. لذلك، فبوسع ميانمار أن تحقق تقدماً أكبر متى رفعت الجزاءات.

عمان

[الأصل: بالعربية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١١]

تستخدم بعض الدول الكبرى إن لم تُقل معظمها وكذلك التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى التفوق الاقتصادي والعسكري والتقني والاستقطاب السياسي لفرض إرادتها وإيديولوجيتها على دول العالم النامي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال ما تفرضه قسراً من إجراءات تعسفية وتدابير قسرية في شكل (عقوبات وحظر تجريد ومصادرة ... إلخ). وتأخذ هذه التدابير القسرية أشكال عدة منها المالي والاقتصادي والعسكري والفني، ولم يسلم منها حتى ما يُعرف بالجمال الحوي، مما يُعد خروجاً على الشرعية الدولية التي نصّت عليها القوانين والمواثيق الدولية.

إن استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية يتعارض، على طول الخط، مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة فيما بين البلدان والأمم.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة تسعى بصورة أو بأخرى إلى تهيئة أوضاع تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن مثل هذه التدابير تتعارض مع جميع القوانين والمبادئ والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، التي تستهدف الإدماج الإيجابي للبلدان النامية في النظام الاقتصادي في العالم المتعدد الأطراف من خلال توسيع نطاق التعامل التجاري والاقتصادي والمالي وغيره من المجالات فيما بين البلدان كافة.

إن استخدام هذه التدابير الانفرادية كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي والاقتصادي على البلدان النامية قد أُدين في قرارات ومقررات شتى صدرت عن هيئات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في العالم ولا سيما الجمعية العامة التي أصدرت العديد من القرارات في هذا الشأن - دون جدوى - والتي أعرب فيها المجتمع الدولي بقوة عن ضرورة إلغاء تلك التدابير، واتخاذ تدابير جديدة للحيلولة دون تكرار استخدامها.

ولا ننسى أن إقرار وتطبيق هذه التدابير الانفرادية وفرض حالات الحصار الجوي أو البحري أو البري إنما هي أفعال تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك البلدان المضروبة، خاصة على أطفالها ونسائها، وتعطل تمتعهم بالحياة كباقي البشر، وتقيم حواجز أمام تحقيقهم التنمية المستدامة وتمتعهم الكامل بحقوقهم المشروعة وفقا لما نصت عليه مواثيق حقوق الإنسان وكذلك على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، مما يشمل حق كل فرد في مستوى معيشة مناسب يكفل له الصحة والرخاء والحق في الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية. ومن ثم، فإن الحصار المفروض وفقا لهذه التدابير القسرية على كثير من الدول النامية لمثال واضح على انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان، يتعين إنهاؤه دون قيد أو شرط وبسرعة.

ومن الحقائق الثابتة اليوم أن التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية تهدد المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان النامية المستهدفة. وعلى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف المختصة أن توحد جهودها ومسااعيها الرامية إلى تهيئة وتعزيز الأوضاع الاقتصادية الدولية القادرة على تحقيق تكافؤ الفرص والاستفادة من النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية أمام البلدان كافة دون تمييز. وعلى تلك المنظمات أيضا بحث السبل والوسائل اللازمة لتعويض البلدان المستهدفة عما لحق بها من خسائر مادية وفكرية وأضرار على يد من لجأ إلى تلك التدابير الانفرادية.

والواقع أن المجتمع الدولي لم يتوقف عن إدانة هذا النوع من التدابير المفروض على عدد من الدول خاصة في الظروف الحالية التي تمر بها بعض المناطق في العالم. وإن الوقوف بقوة والدعوة إلى إنهاء كل أشكال التدابير الاقتصادية الانفرادية القسرية كسياسة للهيمنة والتطويع التي تفرض على الدول النامية والتي هي سياسة مرفوضة من قبل العالم أجمع، إن هذا الموقف من شأنه أن يساعد في تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية ويعزز دور الشرعية الدولية في صيانة مبدأ تساوي الدول في السيادة.

وعليه فإننا نرى أن يكون موقف سلطنة عمان هو أن هذه الإجراءات والتدابير تتعارض مع الأعراف والمواثيق الدولية وتضر بمصالح البلدان النامية.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١١]

تؤيد دولة قطر المبادئ التي ينص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٤، والتي تتماشى مع التوجهات العامة للسياسة الخارجية لدولة قطر، استناداً إلى مبادئ تعزيز التسامح، وصون السلام والأمن الدوليين، وتمتين مبدأ العلاقات الودية والتعاون على الساحة الدولية، ورفض جميع أشكال القسر الاقتصادي والسياسي ضد أي بلد. واعتباراً للأسباب المذكورة أعلاه، فإن دولة قطر تؤيد كل سنة قرار الجمعية العامة القاضي برفع الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١١]

لا يوافق السودان على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، لأنها تلحق الضرر باقتصادات البلدان النامية عن طريق الحيلولة دون وصولها إلى الأسواق الدولية وتقييد توريد التكنولوجيا والهياكل الأساسية الصناعية وقطع الغيار اللازمة لتعزيز إنتاجيتها. وفرض الجزاءات يقيد النمو الاقتصادي، ويضر برفاه البلدان المستهدفة.

قد تضرر السودان من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠،

على النحو التالي:

- فرض القيود على النفاذ إلى الأسواق الأمريكية لبيع المنتجات المحلية واستيراد منتجات المنتجين الأمريكيين
- فرض القيود على الحصول على التكنولوجيا الأمريكية وقطع الغيار
- ثني الشركات عن الاستثمار في السودان
- حظر جميع التحويلات المصرفية؛ حيث تدأب حكومة الولايات المتحدة على وقف جميع التحويلات التي ينجزها السودان أو تنجز لفائدته؛ وهو الأمر الذي أثر تأثيراً بالغاً في البلد حتى صار عاجزاً عن سداد رسوم الاشتراك السنوي في الدوريات والكتب أو اقتناء البرمجيات لأغراض تعليمية

- نتيجة للجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة، لم يعد بإمكان السودان الحصول على قروض تساهلية ولا الاستفادة من برامج الجهات المانحة المتعددة الأطراف.

وقد فرضت الولايات المتحدة التدابير المذكورة أعلاه في عام ١٩٩٧، وهي لا تزال سارية حتى اليوم. وهناك وعد برفعها عقب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، غير أن ذلك لم يعد في حكم المؤكد، لأنه مع وشوك اكتمال تنفيذ اتفاق السلام الشامل، أضيفت مسألة دارفور إلى قائمة الشروط المسبقة.

وقد تضررت معظم مجالات النشاط الاقتصادي في البلاد تضررا شديدا، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والصناعات المتعلقة به، وخدمات الطيران، والتعليم العالي والبحث العلمي. وينحى باللائمة على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والتي تسببت في العديد من الأعطال التي أصابت محركات الطائرات في الآونة الأخيرة وأسفرت عن وقوع ضحايا.

وما فتئ السودان يتعاون مع صندوق النقد الدولي على امتداد ١٣ سنة في إطار برنامجه الذي يرصده الموظفون، وحقق معظم الأهداف المحددة في البرنامج، بما فيها سداد المستحقات لصندوق النقد الدولي بانتظام، والتأهل للإعفاء من الدين. بيد أنه على الرغم من كل ذلك، ولأسباب سياسية، لم يستفد السودان قط من الإعفاء من الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فلا ينبغي السماح لفرادى البلدان بفرض تدابير انفرادية ضد بلدان أخرى على نحو يتنافى مع القانون الدولي ويقوض علة وجود الأمم المتحدة.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

ليس لدى أوكرانيا أي تشريعات أو أنظمة تؤيد فرض تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتتمسك في علاقاتها مع البلدان بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبمعايير القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١١]

لا توافق فييت نام على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية لأن لها آثارا سلبية على حياة شعوب تلك البلدان النامية، وكذلك على التجارة الدولية والتنمية. ويتعين أن يتمشى فرض التدابير الاقتصادية مع مبادئ القانون الدولي، وأيضا مع المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى غرار جميع بلدان المجتمع الدولي، تضررت فييت نام بشكل غير مباشر من جراء الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. فقد قيدت تلك التدابير من حرية تدفق التجارة الدولية، وكان لها بالتالي أثر سلبي على تنمية البلد.

المرفق الثاني

الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١١]

ترد أدناه مساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

إن فرض التدابير العقابية، بما في ذلك الجزاءات، يضر بمجموع سكان البلدان النامية، دون أن يبلغ دائما أهدافه المرجحة. فهذا "العقاب الجماعي" يلقي أعباء ثقيلة على عاتق مواطني البلدان المستهدفة، بمن فيهم الأطفال. وتؤدي تلك التدابير إلى انخفاض الدخل، الأمر الذي يؤثر مباشرة في إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بسبب تداعياته السلبية على الميزانيات الوطنية. كذلك إن هذه الإجراءات منافية لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٤.

وتبدي اللجنة فيما يلي ملاحظاتها بشأن البلدان المتضررة من الجزاءات الاقتصادية في منطقة اللجنة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

البلد المستهدف	طبيعة الجزاء	البلد الذي فرض الجزاء	تاريخ فرض الجزاء	هل الجزاء ما زال ساريا؟
الأرض الفلسطينية المحتلة	قيود على التنقل وحصار اقتصادي (قطاع غزة)	إسرائيل	فرضت القيود على التنقل عام ٢٠٠٠، وفرض الحصار الاقتصادي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (قطاع غزة)	نعم
السودان	جزاءات اقتصادية وتجارية ومالية	الولايات المتحدة	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	نعم
الجمهورية العربية السورية	جزاءات اقتصادية (حظر عام على الصادرات من غير المواد الغذائية أو الأدوية)	الولايات المتحدة	أيار/مايو ٢٠٠٤	نعم

ويرد في ما يلي تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن أثر الجزاءات المذكورة أعلاه على كل بلد، بما يشمل تجارته وتنميته:

السودان

أدى الحظر التجاري الشامل الذي فرضته الولايات المتحدة بكل ثقل اقتصادها الأضخم في العالم إلى إعاقه المسار التجاري والإنمائي للاقتصاد السوداني بصورة خطيرة. وينطبق ذلك بشكل خاص على القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على تجارة السودان في أهم مصدر من مصادر دخلها، وهو النفط والصناعات النفطية الكيماوية. وبينما يتواصل تصدير النفط ومشتقاته وعمليات تبادل الخيرات مع باقي بلدان العالم، فقد أرخى غياب التواصل مع الولايات المتحدة في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي بظلاله على الصناعة النفطية في السودان. ومما زاد الحالة تعقيدا أن الحظر على الأنشطة والمعاملات المتعلقة بالنفط يمتد ليشمل جنوب السودان، حيث إن جنوب السودان يظل أحد أشد المناطق ضعفا في العالم من الناحية الاقتصادية، برغم ما تزخر به من موارد طبيعية وفيرة. ونظراً إلى أن الحكومة الحالية لجنوب السودان ليست هدفا للجزاءات الأمريكية، فإن هذه السياسة لم تؤد فحسب إلى معاناة المدنيين الأبرياء في السودان، الذي تقوده حكومة مستهدفة بالجزاءات التجارية الأمريكية، بل وأيضا إلى معاناة المدنيين الأبرياء في جنوب السودان، الذي تقوده سلطة تحاول جاهدة تحسين ظروفها الاقتصادية لمواجهة جزاءات تعوزها الدقة في إصابة هدفها.

وقد أضر الحظر المفروض على الصادرات والواردات بين السودان والولايات المتحدة أيضا بالصناعات والمستهلكين على الصعيد المحلي. ففي ظل العجز عن النفاذ إلى أضخم اقتصاد في العالم وعدم الاستفادة من البضائع والخدمات التكنولوجية الأمريكية، تعاني الصناعات السودانية من شتى أوجه القصور في ذلك القطاع. وليس بمقدور المستهلكين أيضا اقتناء البضائع والخدمات الأمريكية، التي قد تكون ذات جودة أفضل مما هو متاح حاليا للمستهلك السوداني العادي. وتعيق الجزاءات أيضا نمو العمالة. فنظرا إلى ارتفاع معدل الولادة وتزايد أعداد الشباب وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب في السودان، فإن وطأة الجزاءات هي أشد على شباب البلد أكثر من غيرهم.

وبوجه عام، إن القيود التجارية والاقتصادية الشاملة التي يفرضها أضخم اقتصاد في العالم تعرقل إلى حد كبير مسار التجارة والتنمية للاقتصاد السوداني. فتقييد النفاذ إلى السوق الأمريكية أعاق الصادرات وخفض الدخل المحتمل، مع ما يجز ذلك من عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية في البلد، بما في ذلك تأخير احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الجمهورية العربية السورية

إن حظر تصدير منتجات الولايات المتحدة من غير الأغذية والأدوية إلى الجمهورية العربية السورية يثقل كاهل البلد على الصعيدين التجاري والإيماني. فقد صارت طائفة من البضائع والخدمات الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية إما غير متاحة أو خاضعة لقيود، بسبب ارتفاع الأسعار التي يجب أن يؤديها المستهلك للحصول عليها من مصادر غير أمريكية. وهذا يؤثر في الصناعات المحلية والمستهلكين المحليين على السواء. فالصناعات المحلية غير قادرة على الحصول على البضائع والخدمات الغنية بالتكنولوجيا، التي كانت ستؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج، كما أنه ليس بمقدور المستهلكين التمتع بمنتجات الصناعة الأمريكية التي قد تكون ذات جودة أفضل مقارنة بالبدائل المتاحة.

الأرض الفلسطينية المحتلة

أثرت القيود المفروضة على الاقتصاد والقيود المفروضة على التنقل تأثيراً شديداً في الفلسطينيين في كل جانب من جوانب الحياة في المجتمع. فقد أضحت الاقتصاد يعتمد اعتماداً شديداً على المعونة الأجنبية والاقتصاد الإسرائيلي على حد سواء. وأدت القيود الشديدة الوطأة المفروضة على الواردات إلى حدوث نقص في العديد من السلع الأساسية اللازمة للحفاظ على مستوى معيشة لائق. وأعاقت القيود المفروضة على الصادرات أيضاً التجارة مع العالم الخارجي، وكفلت لإسرائيل الهيمنة على الاقتصادي الفلسطيني. وما زالت البطالة مرتفعة بصورة مثيرة للانشغال، وأجبرت السلطات على توفير فرص عمل بأجور أدنى من المتوسط لجرد درء زيادة تهميش القوى العاملة بصورة حادة. وما زالت المشاكل تعوق إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ظل القيود المتصلة بالميزانية والمؤسسات والهياكل الأساسية، الأمر الذي قد يعزى مباشرة إلى فرض القيود المذكورة أعلاه.

وكان للحصار الاقتصادي والتجاري المضروب على قطاع غزة تداعيات كبيرة على التجارة والتنمية. فالقيود المفروضة على الواردات والصادرات لا تعيق بشدة التجارة مع العالم الخارجي فحسب، بل وأيضاً مع الضفة الغربية والقدس الشرقية. وأدت الضوابط الصارمة المفروضة على واردات المنتجات "المزدوجة الاستخدام" أيضاً إلى نقص الهياكل الأساسية الرديئة سلفاً. ونتيجة لذلك، تدهورت إمدادات المياه والكهرباء تدهوراً شديداً، الأمر الذي أعاق الأنشطة الاقتصادية وأثر من ثم في الأنشطة التي تولد فرص العمل. وكان لذلك أثر سلبي واسع النطاق على المواطنين، ترتبت عليه تداعيات سلبية على التعليم والصحة (بما فيها الصحة النفسية)، وعلى مستويات الدخل أيضاً.

وعلاوة على كل ذلك، تبدي اللجنة التعليقات التالية:

- ثبت من التجارب السابقة والجارية للجزاءات الانفرادية المفروضة في غربي آسيا أنها تتسبب في زيادة التوتر والشعور بالإحباط، وتنجب أثرا سلبيا بوجه عام على المجتمعات والسكان؛
- تنظر المنطقة في عمومها إلى الجزاءات الانفرادية على أنها أداة لممارسة الهيمنة الغربية، لا سيما وأن معظم الجزاءات الحالية والسابقة فرضتها بلدان غربية، هي الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. ومن ثم، فلئن كان الغرض من الجزاءات في المعتاد هو إضعاف أي حكومة و/أو الضغط عليها لحملها على اتخاذ خطوات معينة أو تغيير سياساتها، فالنتيجة عادةً ما تكون هي تأجيج المشاعر المناوئة للغرب، وزيادة الدعم المحلي للحكومة/النظام المعني، وبالتالي، إضفاء مزيد من الشرعية عليه وعلى ما ينتهجه من سياسات؛
- إن أشد حالات الجزاءات الانفرادية وطأةً هي الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. فهذا الحصار لا ينتهك فحسب مبادئ القانون الدولي الناطمة للتجارة الدولية، بل ينتهك أيضا جوانب أخرى من اتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما المادة ٣٣ التي تحظر العقاب الجماعي.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١]

ترد أدناه مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

لا توافق الأونكتاد على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فقد حث اتفاق أكرا، الذي انبثق عن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد لعام ٢٠٠٨، على أن تمتنع الدول عن تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وشدد أيضا على أن تحرير التجارة بشكل مُجدٍ يقتضي التصدي للتدابير الانفرادية متى اتخذت شكل حواجز تجارية غير جمركية، وعلى أنه ينبغي بذل جهود دولية للحد من تلك التدابير أو القضاء عليها. فالتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية تضر بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطني

البلدان المستهدفة، ولا سيما الذين ينتمون إلى الفئتين المتوسطة والمنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، تلحق تلك التدابير ضرراً اقتصادياً ومالياً بالبلدان الثالثة عندما يتعدى نطاق تطبيقها الحدود الإقليمية.

وقد راقبت الأونكتاد الحالة في البلدان المتضررة من الجزاءات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ على النحو التالي:

البلد المستهدف	طبيعة الجزاء	البلد الذي فرض الجزاء	تاريخ فرض الجزاء	هل الجزاء ما زال سارياً؟
كوبا	حظر اقتصادي وتجاري ومالي	الولايات المتحدة	أوائل الستينيات	نعم
بيلاروس، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والسودان، وكوبا، وميانمار	الاستبعاد من نظام الأفضليات المعمم	بعض الجهات المانحة إلى نظام الأفضليات المعمم	أوائل السبعينيات لغاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	نعم
جمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، والسودان	التأثير في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	عندما قدمت البلدان الثلاثة طلبات الانضمام إلى عضوية المنظمة في التسعينيات لغاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	نعم
الأرض الفلسطينية المحتلة	سياسة الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل في الضفة الغربية، والحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، زادت عزلة الأرض الفلسطينية المحتلة وتفتتها على الصعيد الاقتصادي من جراء قيام إسرائيل ببناء حاجز الفصل في الضفة الغربية	إسرائيل	فرضت سياسة الإغلاق على الأرض الفلسطينية المحتلة في منتصف عام ١٩٩٠، لكنها تشددت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبدأ بناء حاجز الفصل في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢ (أوشك على الاكتمال). وبدأ فرض الحصار على قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧	نعم

ويرد فيما يلي وصف الأونكتاد لأثر الجزاءات المذكورة أعلاه على البلدان، بما يشمل التجارة والتنمية:

يوفر نظام الأفضليات المعمّم فرص النفاذ إلى الأسواق على أساس المعاملة التفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وحيث إن هامش المعاملة التفضيلية قد ينطوي على فوائد جمّة، فإن الاستبعاد من برامج نظام الأفضليات المعمّم قد يعني فقدان مصدري المنتجات الزراعية والسلع المصنّعة للقدرة التنافسية. وقد أثرت التدابير القسرية أيضاً في عملية انضمام جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والسودان إلى منظمة التجارة العالمية، وتسببت في تأخر اندماجها في النظام التجاري الدولي.

وكان للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الكوبي وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. فقد أفادت حكومة كوبا بأن حجم الضرر الاقتصادي المباشر العام الذي تسبب فيه الحظر بلغ، بأرقام متحفظة، ما يربو على ١٠٠ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وتعزى الخسائر إلى التكاليف الإضافية التي تتكبدها حكومة كوبا ومؤسساتها ومواطنوها للحصول على البضائع والخدمات والتمويل. ويؤثر الحظر في جوانب أساسية من حياة المواطنين الكوبيين، من قبيل الصحة العامة والإمداد بالمواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحظر يقيد بشدّة التنمية الوطنية في قطاعات استراتيجية مثل العلوم والتكنولوجيا، وكذلك في صناعات مثل علوم الكمبيوتر والاتصالات بسبب موقع الصدارة الذي تتبوّه الولايات المتحدة في هذه الميادين. وفي الحالات التي تنطبق فيها تدابير الحظر خارج الحدود الإقليمية، قد تتأثر أيضاً المشاريع التجارية واستثمارات البلدان الثالثة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، كثفت إسرائيل سياسة الإغلاق، التي تقيد بموجبها تنقل الأفراد وحركة البضائع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وانطلاقاً منها. وأدى ذلك إلى تفتيت ما تبقى من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة حتى تحولت الأرض إلى جزر معزولة، وارتفعت بالتالي إلى حد كبير تكاليف المعاملات وتم تقييد النفاذ إلى الأسواق العالمية. وصار العديد من المشاريع التجارية القائمة زائداً عن الحاجة، وتلاشت الاستثمارات المحتملة. ولم يتم تعويض ما يعادل الثلث على الأقل من القاعدة الإنتاجية الفلسطينية لعام ١٩٩٨ (مصانع، وضيعات، وأشجار، ومبان، وأراض) عقب تدميرها أو إتلافها ببساطة خلال المواجهات المتكررة. وأدى "حاجز الفصل" الذي تعكف إسرائيل حالياً على بنائه على مسافة ٧٠٩ كلم وأوشكت على إكماله، إلى مصادرة ١٥ في المائة من أخصب أراضي الضفة الغربية، بالموازاة مع القيود التي تفرضها السياسة الأمنية الإسرائيلية على نفاذ الصيادين إلى البحر، والحيلولة دون وصول المزارعين إلى ٣٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة. وتكاد تكاليف الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تصل إلى ٤ بلايين دولار (ما يناهز ثلاث مرات حجم الناتج المحلي الإجمالي لغزة في

عام ٢٠٠٦). ومن بين انعكاسات الأثر التراكمي لهذه السياسات انخفاض نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي. مما يربو على ١٤ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل مفرط، وزيادة الاعتماد على المعونة الأجنبية وعلى الاقتصاد الإسرائيلي. ويقدر أن الصادرات الفلسطينية في عام ٢٠٠٩ هي دون مستوى عام ١٩٩٩ بنسبة ٤٠ في المائة. وما زال العجز التجاري يمثل ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويعود أكثر من ٦٦ في المائة من العجز الإجمالي إلى صافي الواردات من إسرائيل. وتنفق تلك النسبة مبلغ ٢,٤ بليون دولار الذي تلقته السلطة الفلسطينية كدعم من الجهات المانحة في عام ٢٠٠٩. وتبدد هذه العوامل مجتمعة آفاق إقامة دولة فلسطينية في المستقبل تكون ذات سيادة وقادرة على البقاء.

ولئن كان نطاق التدابير القسرية يختلف من بلد لآخر، فإن أثرها الرئيسي تجلّى في فقدان عائدات التجارة وإيرادات القطع الأجنبي، وتقليص القدرة الإنتاجية والعمالة، وتقييد حصول السكان على البضائع والخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، وارتفاع تكاليف المعاملات، وانخفاض مستوى المعيشة، وانعدام فرص الاندماج في نظام تجاري دولي غير تمييزي ومنفتح.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١]

ترد أدناه مساهمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

لا توافق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على فرض تدابير اقتصادية انفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فالمنظمة تؤيد السير السلس للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، الذي يمكن تطبيق جزاءات اقتصادية (أي تجارية). بموجبه عند صدور حكم بتسوية التراجع.